

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 20 آذار/مارس 2020

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/40، تُجري مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، في هذا التقرير لآخر المستجدات، تقيماً للتقدم الذي أحرزته سري لانكا في تنفيذ قرار المجلس 1/30 المتعلق بتعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، ولا سيما في الفترة من كانون الثاني/يناير 2019 إلى كانون الثاني/يناير 2020.

ورغم إحراز بعض التقدم منذ عام 2015 في تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان تمثيلاً مع القرار 1/30، فإن عجز الحكومة عن التصدي الشامل للإفلات من العقاب وعن إصلاح المؤسسات قد يتسبب في تكرار انتهاكات حقوق الإنسان. وتشعر المفوضية السامية بالقلق بشأن الدلالات المختلفة التي تشير إلى احتمال تراجع الحكومة عن الالتزامات الماضية، الأمر الذي من شأنه أن يعيق تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان، ويقلل من الحيز المتاح لنشاط المجتمع المدني، ويقوض الضمانات المؤسسية المهمة. ويجب حماية الأهداف العامة للقرار 1/30 والانطلاق منها لتوفير العدالة والجبر للضحايا، وضمان عدم تكرار الأنماط الماضية لانتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية السلمية والشاملة والمستدامة.

وتشجع المفوضية السامية حكومة سري لانكا على التنفيذ الكامل للقرار 1/30 ومواصلة المشاركة الإيجابية مع المفوضية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان بوصفها عناصر حاسمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتحت المفوضية السامية مجلس حقوق الإنسان على مواصلة رصد الدقيق للتطورات في سري لانكا ومشاركته بهذا الخصوص.

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



أولاً - مقدمة

1- يُقدّم هذا التقرير لآخر المستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس 1/40 المتعلق بتعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، الذي اعتمد بتوافق الآراء، وعملاً بقراري المجلس 1/30 و 1/34. وقد طلب المجلس، في قراره 1/40، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تواصل تقييم ما أُحرز من تقدم في تنفيذ توصياته وفي غير ذلك من العمليات ذات الصلة المتعلقة بالمصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، وأن تقدم عرضاً كتابياً بآخر المستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والأربعين، وتقريراً شاملاً، تعقبه مناقشة بشأن تنفيذ قرار المجلس 1/30، في دورة المجلس السادسة والأربعين.

2- وطلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 1/40، إلى حكومة سري لانكا أن تتخذ بالكامل التدابير التي حددها المجلس في قراره 1/30 والتي لم تُنفذ بعد. وتستعرض المفوضية، في هذا التقرير لآخر المستجدات، التقدم الذي أحرزته حكومة سري لانكا في تنفيذ القرار 1/30، ولا سيما في الفترة من كانون الثاني/يناير 2019 إلى كانون الثاني/يناير 2020. وتمشياً مع الممارسة المتبعة، دعت المفوضية الحكومة إلى تقديم معلومات إسهاماً في إعداد هذا العرض. وأبلغت البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، في مذكرة شفوية مؤرخة 5 شباط/فبراير 2020، المفوضية بأن الحكومة لا ترغب في تقديم معلومات. ولم تقدم الحكومة أيضاً تعليقات على مشروع التقرير المقدم من المفوضية، وأشارت إلى أنها ستردّ على التقرير أثناء عرضه على المجلس. وقام وفد من المفوضية بزيارة سري لانكا في كانون الثاني/يناير 2020 لإجراء اتصالات مع الحكومة في إطار إعداد هذا العرض لآخر المستجدات.

3- وينبغي قراءة هذا العرض بالاقتراح مع تقارير المفوضية المتعلقة بسري لانكا (A/HRC/34/20) و (A/HRC/37/23 و A/HRC/40/23)، والإحاطة الشفوية بالمستجدات المقدمة من المفوض السامي إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والثلاثين⁽¹⁾، والتقرير الشامل للمفوضية بشأن سري لانكا (A/HRC/30/61) والنتائج المفصلة للتحقيق الذي أجرته المفوضية بشأن سري لانكا⁽²⁾.

4- وتم سري لانكا بمنعطف مهم بعد انتخاب غوتابايا راجاباكسا في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 رئيساً تنفيذياً سابعاً. ورغم أن نتائج الانتخابات كانت حاسمة، فإنها عكست استقطاباً شديداً لدى الناخبين، على أسس إثنية. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أدى ماهيندا راجاباكسا اليمين كرئيس للوزراء، وعُيّنت الحكومة الجديدة. ومن المتوقع إجراء الانتخابات البرلمانية في النصف الأول من عام 2020. وقد أشارت الحكومة إلى اعتزامها استعراض الالتزامات المتعهد بها بموجب القرار 1/30.

5- وركز الرئيس حملته على إعلان سلط الضوء على خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعلن، في خطاب ألقاه أمام البرلمان في 3 كانون الثاني/يناير 2020، أنه يسعى إلى أن تكون سري لانكا في مقدمة الدول التي تنفذ أهداف التنمية المستدامة. وتولي الحكومة فيما يبدو أولوية للتنمية باعتبارها وسيلة من أجل التعامل مع الماضي. وتتضمن خطة عام 2030 الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة

(1) انظر ورقة غرفة الاجتماعات A/HRC/32/CRP.4. متاحة على:

.www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/regularsessions/session32/pages/listreports.aspx

(2) انظر ورقة غرفة الاجتماعات A/HRC/30/CRP.2. متاحة على

.www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/pages/oisl.aspx

لجميع على جميع المستويات. وترتكز خطة عام 2030 على الالتزام بحقوق الإنسان والعدالة والمساءلة والشفافية، المعترف بها جميعاً كشروط أساسية لتهيئة بيئة تمكّن الناس من العيش بحرية وأمان ورخاء.

6- ولذلك ترى المفوضة السامية أن تنفيذ التدابير الواردة في القرار 1/30 أمر أساسي لتحقيق السلام والرخاء في سري لانكا. ويحدد مجلس حقوق الإنسان، في هذا القرار، خريطة طريق شاملة من أجل التشجيع على المصالحة والمساءلة، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وقد تبلور العديد من العناصر الأساسية للقرار من خلال عملية وطنية، بما في ذلك في عهد الإدارات السابقة. ولذلك فإن اشتراك سري لانكا في تقديم هذا القرار يمثل التزاماً تاريخياً تجاه جميع السريلانكيين والمجتمع الدولي، ووعداً بدعم عملية بناء السلام بعد ثلاثة عقود من النزاع المدمر.

7- وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على اتخاذ القرار 1/30، أُحرز بعض التقدم ولكن لم تتمكن الحكومة من التعامل مع الماضي بطريقة شاملة، مما يهدد بتكرار دورة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وتشعر المفوضة السامية بالقلق بشأن الدلالات المختلفة التي تنم عن احتمال تراجع الحكومة عن الالتزامات الماضية، الأمر الذي سيعوق تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان، ويقلل من الحيز المتاح للمجتمع المدني، ويقوض الضمانات المؤسسية المهمة في سري لانكا. ويجب حماية الأهداف العامة للقرار 1/30 والاستناد إليها من أجل توفير العدالة والجبر للضحايا، وضمان عدم تكرار الأنماط الماضية لانتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية السلمية والشاملة والمستدامة.

ثانياً- تعاون الحكومة مع المفوضية السامية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

8- واصلت حكومة سري لانكا تعاونها المنتظم مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية، في الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى الحكومة في عدد من المجالات، بما يشمل تقديم الدعم إلى المكتب المعني بالأشخاص المفقودين، ومكتب التعويضات، ولجنة حقوق الإنسان في سري لانكا. وقدمت المفوضية الدعم إلى المنسق المقيم وإلى فريق الأمم المتحدة القطري في وضع الأنشطة البرنامجية وتعميم مراعاة حقوق الإنسان وفقاً لخطة عام 2030.

9- وقد وجهت سري لانكا منذ كانون الأول/ديسمبر 2015 دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وزار البلد كل من المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، في تموز/يوليه 2017 (A/HRC/40/52/Add.3)، والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في أيلول/سبتمبر 2018 (A/HRC/40/57/Add.2). كما أوفدت بعثة إلى البلد لكل من المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، في تموز/يوليه 2019⁽³⁾. والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، في آب/أغسطس 2019⁽⁴⁾.

10- وفيما يتعلق بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات، نظرت لجنة حقوق الطفل في التقرير المقدم من سري لانكا بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، في أيار/مايو 2019 (CRC/C/OPSC/LKA/CO/1).

(3) انظر بيان نهاية البعثة، 26 تموز/يوليه 2019. متاح على:

.www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24818&LangID=E

(4) انظر بيان نهاية البعثة، 26 آب/أغسطس 2019. متاح على:

.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24918&LangID=E

وقامت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بزيارة البلد في نيسان/أبريل 2019⁽⁵⁾. وترحب المفوضة السامية بقيام الحكومة رسمياً، في تموز/يوليه 2019، بتعيين لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا بوصفها الآلية الوطنية لمنع التعذيب عملاً بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ثالثاً- التطورات المستجدة بشأن المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان

11- كان للأحداث المختلفة التي شهدتها عام 2019 تأثير كبير على السياق السياسي وسياق حقوق الإنسان في سري لانكا.

12- وفي 21 نيسان/أبريل 2019، وقعت سبعة هجمات انتحارية منسقة بالقنابل في ثلاث كنائس مسيحية في كولومبو وباتيكالوا ونيغومبو، وثلاثة فنادق راقية، ودار ضيافة صغيرة في كولومبو. وأسفرت هذه الجرائم الإرهابية عن مقتل أكثر من 250 شخصاً، وكان هذا الحادث أشد الحوادث الإرهابية فتكاً في تاريخ البلد⁽⁶⁾. ونُسبت الهجمات إلى جماعة التوحيد الوطنية، وهي منظمة متطرفة محلية صغيرة يُعتقد أنها تستمد فكرها وتتلقى الدعم من أفراد على صلة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي زعم مسؤوليته عن الهجوم. وتدين المفوضة السامية بشكل قاطع هذه الجرائم والأيدولوجية التي تقف وراءها وتعرب عن تضامنها مع شعب سري لانكا، ولا سيما الضحايا وأسرهم.

13- وقد وضعت الهجمات مسألة الأمن الوطني مرة أخرى في صلب جدول الأعمال السياسي، وهو أمر مفهوم. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت المؤسسات الحكومية تعاني من درجة من الشلل الناجم عن الاختلاف الجذري القائم بين الرئيس آنذاك ورئيس الوزراء وحزبيهما في أعقاب الأحداث السياسية التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وكانت الحملات الانتخابية وتنصيب الحكومة الجديدة هي أبرز الأحداث التي شهدتها الأشهر الأخيرة من عام 2019. وقد أثرت هذه التطورات على تنفيذ القرار 1/30.

14- وفيما يتعلق بالمكتب المعني بالأشخاص المفقودين، ومكتب التعويضات، ورغم تأخر المكتبين في التنفيذ على النحو الذي أبرزته التقارير السابقة، فلقد حققت المؤسساتان درجة كبيرة من التقدم واضطلعتا بمبادرات مهمة.

15- وفي عام 2019، افتتح المكتب المعني بالأشخاص المفقودين مكاتب إقليمية في باتيكالوا وجافنا ومانار وماتارا، وقام بتعيين وتدريب موظفين دائمين، منهم موظفو دعم الضحايا وأسرهم، الذين سيكونون نقطة الاتصال الأولى لأفراد الأسر. وتجدر الإشارة إلى أن عام 2019 شهد بدء تنفيذ خطة للإغاثة الفورية للأسر الضعيفة للمفقودين الذين صدرت لهم شهادات غياب، مع تخصيص ميزانية قدرها 500 مليون روبية سري لانكية في الميزانية (نحو 2,76 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)⁽⁷⁾. وتكتسي هذه المبادرة أهمية كبيرة بالنسبة للضحايا وأسرهم، وينبغي ضمان صرف المدفوعات في الوقت المناسب.

(5) OHCHR, "UN torture prevention body concludes visit to Sri Lanka", 12 April 2019.

(6) قُتل أثناء الهجوم 269 شخصاً (منهم 45 طفلاً) بالإضافة إلى الانتحاريين الثمانية، وأصيب أكثر من 400 شخص بجراح.

(7) وافق مجلس الوزراء على تنفيذ هذا الاقتراح في 3 أيلول/سبتمبر 2019. وتلقى الأسر التي تحمل شهادة صلاحية على بدل شهري قدره 6 000 روبية سريلانكية (حوالي 33 دولاراً)، بدأ سدادها اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2019، بأثر رجعي حتى كانون الثاني/يناير 2019. وبدأت المدفوعات الفعلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وبالنظر إلى العدد الهائل من الشهادات الوفاة التي سبق صدورها في الحالات التي يمكن أن تستحق الآن شهادة غياب، وافق مجلس الوزراء على تقديم نفس الانتصاف الشهري المؤقت البالغ 6 000 روبية سريلانكية لمن يملكون شهادة وفاة تشير صراحة إلى أن سبب الوفاة هو الاختفاء.

16- وفي 4 نيسان/أبريل 2019، عُين خمسة مفوضين في مكتب التعويضات، مما أتاح تفعيله⁽⁸⁾. وتولّى المكتب منذ ذلك الحين مهام هيئة التعويضات السابقة، وهي هيئة إعادة تأهيل الأشخاص والممتلكات والصناعات، وأجرى المكتب مشاورات مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البلد بشأن وضع سياسة للتعويضات. وفي تموز/يوليه 2019، قدم مكتب التعويضات تعويضاتٍ (بلغت 265 مليون روبية سريلانكية) لضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيسان/أبريل 2019 وأسرهم. ومن المأمول فيه أن تكون التعويضات أكثر شمولاً وقدرةً على إحداث تحوُّل عن نهج التعويض النقدي، الذي كان يشكل أساس ولاية هيئة إعادة تأهيل الأشخاص والممتلكات والصناعات.

17- وبينما يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات لكي يلبي المكتبان بشكل فعال توقعات الضحايا بالكامل، تود المفوضة السامية أن تؤكد مجدداً الإمكانيات الهائلة لولاية المكتبين بالنسبة للأشخاص المنتمين إلى جميع المجتمعات المحلية الذين تضرروا في فترات مختلفة من تاريخ سري لانكا. ويشمل عبء عمل المكتب المعني بالأشخاص المفقودين آلافاً عديدة من ضحايا الحرب في الشمال والشرق ومن ضحايا التمرد السابق لجهة التحرير الشعبية، جانانا فيموكتي بيرامونا، في الجنوب في ثمانينات القرن العشرين، فضلاً عن أسر الأفراد العسكريين السريلانكيين المختطفين أو المفقودين أثناء أداء عملهم. وقد تأسس المكتبان انطلاقاً من توصيات اللجان الرئاسية السابقة، بما في ذلك اللجان التي أنشئت في ظل الإدارات السابقة، وبناءً على عملية تشاور وطنية لاحقة واسعة النطاق.

18- وقد أشارت الحكومة إلى أنها قد تتخذ نهجاً مختلفاً إزاء مسألة الأشخاص المفقودين الذين ربما وقعوا ضحايا للاختفاء القسري أثناء النزاع وبعده. وقد أثار ذلك قدراً كبيراً من الجرح والقلق لدى الضحايا وأسرهم. وأوضح مكتب الرئيس في بيان صدر في 24 كانون الثاني/يناير 2020، أنه "بعد إجراء التحقيقات اللازمة، ستُتخذ خطوات لإصدار شهادة وفاة وتقديم الدعم اللازم للأسر لإعادة بناء حياتها"⁽⁹⁾.

19- وتناشد المفوضة السامية الحكومة أن تتخذ نهجاً مدروساً وشاملاً بقدر أكبر، يكفل التحقيق في هذه الحالات ويوفر العدالة والجبر للضحايا وأسرهم. ولا يمكن تحقيق ذلك فقط عن طريق عملية إدارية وتعويضية معجّلة. وينبغي لأية سياسة شاملة، على النحو الذي أبرزه أيضاً الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، أن تعالج جميع حالات الاختفاء القسري التي حدثت في البلد، بصرف النظر عن وقت الاختفاء ودون أي نوع من التمييز (A/HRC/33/51/Add.2، الفقرة 65). وقد صدّقت سري لانكا أيضاً على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وتحت المفوضة السامية الحكومة على صون العمل القيّم الذي يقوم به كلٌّ من المكتب المعني بالأشخاص المفقودين، ومكتب التعويضات، والسلطة القضائية، والاستفادة من هذا العمل. وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى إنهاء معالجة مسألة الأشخاص المفقودين، من الأهمية بمكان أن توفر ما يكفي من الدعم السياسي والموارد للمكتب المعني بالأشخاص المفقودين وللمكتب التعويضات، لكي يتسنى لهما تقديم فوائد ملموسة للضحايا وأسرهم، ولا سيما توضيح مصير الأشخاص المفقودين وتقديم التعويضات.

20- ولم يُجرز تقدم آخر نحو إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة تتسم بمزيد من الشمول. وأفيد بأن آخر إطار مفاهيمي جرى تقديمه في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى مجلس الوزراء السابق، الذي

(8) Prime Minister's Office, "President appoints commissioners to the Office for Reparations", press release, 4 April 2019. Available at

https://docs.wixstatic.com/ugd/003bad_9ed49f6cb4b54eaf996a353e03687edd.pdf

(9) انظر www.president.gov.lk/death-certificates-for-missing-after-investigations

قرر إحالته إلى وزارة الدفاع لإبداء ملاحظات بشأنه. ولم يُحرز أيضاً تقدم نحو إنشاء آلية قضائية لديها مستشار خاص للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، على النحو المتوخى في القرار 1/30.

21- وفي الوقت نفسه، أُحرز تقدم طفيف في أعمال التحقيق والمقاضاة أمام المحاكم في الحالات الرمزية القائمة منذ أمد طويل التي أبرزتها التقارير السابقة المقدمة من المفوضة السامية إلى مجلس حقوق الإنسان. وتعلق هذه الحالات بضحايا ينتمون إلى جميع الطوائف في سري لانكا (A/HRC/40/23)، الفقرة 38 وما يليها، وA/HRC/37/23، الفقرة 29 وما يليها). ومع الإشارة إلى الجهود الراهنة التي يبذلها النائب العام لمعالجة القضايا المتعلقة بمزيد من الكفاءة، فإن عدم إحراز تقدم بشأن هذه القضايا يُبرز العقبات النظامية التي تحول دون المساءلة في نظام العدالة الجنائية.

22- وفي الوقت نفسه، عينت الحكومة في 9 كانون الثاني/يناير 2020 لجنة رئاسية جديدة للتحقيق في ادعاءات تعرّض المسؤولين العموميين للإيذاء السياسي من جانب الحكومة السابقة. وفي 22 كانون الثاني/يناير 2020، أصدرت اللجنة توجيهات إلى النائب العام لتعليق مقاضاة أفراد من قوات البحرية لاختطافهم 11 شاباً طلباً للقدية في كولومبو في عامي 2008 و2009. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن النائب العام قد امتثل لهذا الأمر، وأكد استقلال منصبه. وقد نُقل عدد من الضباط المسؤولين عن التحقيق في قضايا أخرى بارزة للاضطلاع بمهام مختلفة، أو حُرِّموا من الحرس الشخصي الخاص بهم.

23- وفي 20 كانون الثاني/يناير 2020، أدانت محكمة ألمانية عضواً سابقاً في حركة نور تحريز تاميل إيلام باغتيال وزير خارجية سري لانكا السابق لاكشمان كاديرغامار في عام 2005، وحكمت عليه بالسجن لمدة ست سنوات و10 أشهر. وتُبرز هذه القضية أهمية المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها جميع الأطراف، بما في ذلك في الولايات القضائية الأجنبية.

24- ويتضمن القرار 1/30 التزامات أخرى من شأنها أن تهيئ بيئة تمكينية للعدالة الانتقالية والمصالحة، مثل نقل السلطة السياسية، وحماية حقوق الأقليات، وتسوية المسائل القديمة المتصلة بالتشريعات الأمنية، والتسليح، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة الأراضي.

25- ويكتسي التعديل الدستوري التاسع عشر، المؤرخ نيسان/أبريل 2015، أهمية أساسية، حيث أنه يعزز استقلال المؤسسات الرئيسية ويوفر ضوابط وموازنين إزاء السلطة التنفيذية. وقد أعلنت الحكومة عزمها إلغاء أو تنقيح هذه الضمانة الدستورية المهمة إذا حققت الأغلبية البرلمانية المطلوبة. وأعرب الرئيس أيضاً عن معارضته لأي نقل آخر للسلطة إلى المقاطعات، على النحو المتوخى في التعديل الدستوري الثالث عشر.

26- وتأسف المفوضة السامية لأن الحكومة رفضت إدراج النشيد الوطني باللغة التاميلية في الاحتفالات الرسمية بيوم الاستقلال في 4 شباط/فبراير 2020، رغم الممارسة المتبعة في السنوات السابقة وهي غناء النشيد الوطني بلغتين باعتبارها بادرة ذات شأن على مسار المصالحة.

27- وفي أعقاب الهجمات التي وقعت في نيسان/أبريل 2019، لم تُنجز الحكومة الصيغة النهائية لمشروع قانون مكافحة الإرهاب، الذي صيغ ليحل محل قانون منع الإرهاب، ولم تتخذ خطوات في هذا السبيل⁽¹⁰⁾. وأعلنت الحكومة في 4 كانون الثاني/يناير 2020 أنه سيجري سحب مشروع القانون.

(10) أصدرت المحكمة العليا قرارها بشأن دستورية مشروع القانون، وأطلع البرلمان على ملاحظات المحكمة، ونُشرت هذه الملاحظات في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (متاح على: www.parliament.lk/uploads/bills/gbills/scdet/6123.pdf).

واستمر العمل بقانون منع الإرهاب، واستُخدم كأساس لإلقاء القبض على الأفراد الذين يُعتقد أن لهم صلة بالمنظمات المسؤولة عن الهجمات. وفي كانون الثاني/يناير 2020، كان أكثر من 200 شخص رهن الاحتجاز ورهن الحبس القضائي بموجب هذا القانون، بما في ذلك فيما يتصل بهجمات نيسان/أبريل 2019.

28- وفي أعقاب هجمات نيسان/أبريل، أعلن الرئيس السابق حالة طوارئ مُددت ثلاث مرات حتى 22 آب/أغسطس 2019. ومُنحت القوات المسلحة صلاحيات استثنائية في التفتيش والاعتقال، الأمر الذي قيّد حرية التنقل والتجمع السلمي وبعض ضمانات المحاكمة العادلة. واستمر النشر الاستثنائي للقوات المسلحة في عمليات إنفاذ القانون بعد انقضاء فترة حالة الطوارئ وكان لا يزال سارياً في وقت كتابة هذا التقرير.

29- وكان يُنظر إلى بعض أنظمة الطوارئ التي اعتمدت في أعقاب الهجمات الإرهابية على أنها تستهدف جماعات إثنية - دينية محددة، ولا سيما حظر تغطية كامل الوجه لأسباب أمنية، بما في ذلك حظر خوذات الدراجات النارية التي تغطي الوجه بكامله، بالإضافة إلى بعض الملابس النسائية التقليدية للمسلمات، مثل البرقع أو النقاب⁽¹¹⁾. وأدى هذا التدبير إلى زيادة التعصب ضد من يحترمون قواعد اللباس الديني، ولا سيما النساء المسلمات في المؤسسات العامة مثل المستشفيات والمدارس وفي وسائل النقل العام⁽¹²⁾.

30- وأعقب الهجمات الإرهابية ردة فعل ضد الأقليات الدينية، ولا سيما الطائفة المسلمة، حيث أُبلغ عن وقوع حوادث خطيرة في عدة أماكن. ففي مدينة نيغومبو، ذات الأغلبية الكاثوليكية التي استهدفت بأحد تفجيرات القنابل، أُجبر اللاجئون وطالبو اللجوء الوافدون من باكستان وأفغانستان، بما في ذلك الأحمديون والمسيحيون والمسلمون الشيعة، على مغادرة أماكن إقامتهم بسبب الضغط الذي مارسه الملاك والجيران وغوغاء القوم، واحتموا بمركز الشرطة والمراكز الدينية إلى أن جرى نقلهم. وفي أيار/مايو 2019، شنت مجموعات منظمة هجمات على المساجد والمتاجر المملوكة للمسلمين في عدة مواقع في منطقتي بوتالام وكورونيغالا، مما تسبب في تدمير واسع النطاق للممتلكات ومقتل شخص واحد في كوتارامولا. وكانت وراء إشعال هذه التوترات الإثنية الجماعات القومية المتمردة والجماعات الدينية البوذية المتطرفة، بشكل خاص، التي تورطت في أعمال شغب مميته مناهضة للمسلمين في ألوثغاما في عام 2014 وفي منطقتي أمبارا وكاندي في عام 2018، وفي عشرات الهجمات بالقنابل الوقودية في عام 2017، (A/HRC/40/23، الفقرة 58)⁽¹³⁾.

31- وفي 27 أيار/مايو 2019، وجهت مجموعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة رسالة مشتركة إلى الحكومة بشأن العنف الذي يستهدف الأقليات الدينية والظروف المعيشية والأمنية

(11) انظر http://documents.gov.lk/files/egz/2019/4/2121-01_E.pdf

(12) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24918&LangID=E

(13) انظر أيضاً الرسائل التي وجهها مختلف المقررين الخاصين إلى حكومة سري لانكا بشأن هذه الحوادث على مر السنين، المؤرخة 26 حزيران/يونيه 2014 (متاحة على:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=16811>

و13 حزيران/يونيه 2017 (متاحة على:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23155>،

و27 آذار/مارس 2018 (متاحة على

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23715>).

غير المستقرة للاجئين وملتمسي اللجوء المنتمين إلى أقليات دينية⁽¹⁴⁾. وسلط المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد الضوء، في نهاية زيارته إلى سري لانكا في آب/أغسطس 2019، على التقاليد القائمة منذ عهد بعيد المتمثلة في الانسجام والتعايش بين الأديان في سري لانكا، وأعرب عن قلقه بشأن الخطر الذي يتهدد التسامح والسلام المستدام في سري لانكا بسبب العنف الديني والسياسي، وانعدام المساءلة، وعدم الثقة في المؤسسات، والاستياء من الامتياز المتصور لدى الأغلبية⁽¹⁵⁾.

32- وقد حدث انفراج هام في الحيز المتاح للمجتمع المدني في سري لانكا منذ عام 2015. ومع ذلك، أفادت تقارير متزايدة خلال عام 2019 عن تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان للمضايقة أو المراقبة. وعلى وجه الخصوص، وابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر 2019، أفادت أكثر من عشر منظمات تعمل في مجال التوثيق أو التقاضي بشأن قضايا المساءلة والاختفاء بأن موظفين يدعون أنهم ينتمون إلى الأجهزة الأمنية زاروا هذه المنظمات وطلبوا تفاصيل إدارية عنها، بما في ذلك قوائم الموظفين ومصادر التمويل والسفر الخارجي. وطُلب إلى بعض أقارب ضحايا الاختفاء الذين شاركوا في احتجاجات منظمة في عام 2019 الحضور إلى مراكز الشرطة لمزيد من الاستجواب. وقد وُثقت هذه الزيارات، التي بدأت قبل الانتخابات الرئاسية واستمرت منذ ذلك الحين، في أجزاء مختلفة من البلد، مما ولّد قدراً كبيراً من الخوف والقلق. واستدعت إدارة التحقيقات الجنائية عدة صحفيين واعتقلتهم واحتجزتهم، أو فتشت مكاتبهم؛ وتلقى آخرون تهديدات. وفي بعض الحالات، استُجوب السريلانكيون الذين سافروا إلى جنيف لحضور دورات مجلس حقوق الإنسان عن دوافع رحلاتهم، إما في المطار أو أثناء زيارات الشرطة لمنزلهم بعد عودتهم (انظر A/HRC/42/30).

33- ويشجع مجلس حقوق الإنسان، في قراره 1/30، الحكومة على اعتماد إصلاحات فعالة في قطاع الأمن. واستمرت في عام 2019 إعادة الأراضي التي احتلها الجيش في المقاطعات الشمالية والشرقية، حيث أُعيدت الآن أغلبية الأراضي. ومع ذلك، لوحظ اتجاه مثير للقلق نحو عسكرة الوظائف الحكومية المدنية. وقد وُضعت مؤخراً تحت إشراف وزارة الدفاع عدة إدارات مدنية رئيسية، منها الشرطة، وإدارة شؤون المهجرة، وتسجيل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمركز الإعلامي الوطني، وأمانة المنظمات غير الحكومية.

34- ولم يُتخذ إلا القليل من الإجراءات لتتحمية الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات السابقة عن وظائفهم، ولتفكيك الهياكل وإزالة الممارسات التي يسرت التعذيب والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء، ولمنع تكرارها. ويساور المفوضة السامية قلق بالغ بشأن تعيين عدد من الضباط العسكريين في مناصب القيادة العليا، قبل الانتخابات الرئاسية وبعدها على حد سواء، رغم الادعاءات الخطيرة أن القوات الخاضعة لقيادة هؤلاء الضباط قد ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق

(14) انظر البلاغ المؤرخ 27 أيار/مايو 2019 (متاح على:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24617>).

ووجهت الحكومة ردّين، أولهما مؤرخ 29 أيار/مايو 2019 (متاح على:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34716>)، والثاني مؤرخ 31

تموز/يوليه 2019 (متاح على:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34716>).

(15) OHCHR. "Sri Lanka: simmering ethno-religious tensions must not be ignored, says UN rights expert", 26 August 2019.

الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء الحرب، على النحو الذي وثقه كلٌّ من فريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا التابع للأمم العام⁽¹⁶⁾، والمفوضية أثناء تحقيقها بشأن سري لانكا⁽¹⁷⁾.

35- وتشعر المفوضية السامية أيضاً بالقلق بشأن الخطوات المتخذة في عام 2019 لاستئناف تنفيذ عقوبة الإعدام بعد أكثر من 40 عاماً من الوقف الفعلي لتطبيقها، ولا سيما تعيين منقّدي أحكام الإعدام والتوقيع المبلغ عنه على أوامر إعدام أربعة سجناء أُدينوا بجرائم تتعلق بالمخدرات⁽¹⁸⁾. وتشير المفوضية السامية إلى أن الأمم المتحدة تعارض تطبيق عقوبة الإعدام في جميع الظروف، وتحت الحكومة على مواصلة الالتزام بالوقف الاختياري المفروض منذ أمد طويل لعقوبة الإعدام وعلى العمل على إلغاء هذه العقوبة تماماً.

رابعاً – الاستنتاجات

36- أحرزت سري لانكا بعض التقدم في تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان تمشياً مع القرار 1/30، غير أن عجز الحكومة عن التصدي الشامل للإفلات من العقاب وإصلاح المؤسسات قد يتسبب في تكرار انتهاكات حقوق الإنسان. وتحت المفوضية السامية الحكومة على التنفيذ الكامل للقرار 1/30، بالنظر إلى أن الالتزامات الواردة فيه لا تزال ضرورية لإقامة المجتمع المسلم وتحقيق التنمية المستدامة اللذين يطمح إليهما الناس من جميع الطوائف في سري لانكا. وقد نشأ العديد من الالتزامات الواردة في القرار 1/30 عن العملية المحلية في سري لانكا، ولا سيما لجنة الدروس المستفادة والمصالحة التي أنشأتها الحكومة أثناء رئاسة ماهيندا راجاباكسا، وتبلورت في إطار مشاورة وطنية شاملة قادها المجتمع المدني بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجيش⁽¹⁹⁾. وتعكس الالتزامات الواردة في القرار 1/30 تطلعات جميع الطوائف التي تسعى إلى التغلب على إرث عقود من النزاع المسلح والإرهاب والاستبداد.

37- وتكتسي المؤسسات المستقلة في سري لانكا أهمية بالغة، ولقد تعززت بموجب التعديل الدستوري التاسع عشر. وواصلت لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا دفاعها الاستباقي والصريح عن حقوق الإنسان بطريقة مستقلة ومهنية. وتشيد المفوضية السامية بتدخلات اللجنة في الوقت المناسب عقب هجمات نيسان/أبريل 2019، حيث أدت دوراً هاماً في منع اللجوء إلى

(16) انظر www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96.FF9%7D/POC%20Rep%20on%20Account%20in%20Sri%20Lanka.pdf.

(17) OHCHR, “Bachelet ‘deeply troubled’ by appointment of new Sri Lankan army chief”, 19 August 2019. انظر أيضاً “Sri Lanka: UN experts say army chief appointment is ‘affront to victims’ of rights abuses”, 27 August 2019.

(18) OHCHR. “Presentation of the High Commissioner’s report on promoting reconciliation, accountability and human rights in Sri Lanka (item 2)”, 20 March 2019. وفي 28 حزيران/يونيه 2019، وجّهت المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة نداءً عاجلاً يدعو الحكومة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم تنفيذ عمليات الإعدام والإبقاء على الوقف الاختياري (انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24686>).

وردت الحكومة في 19 تموز/يوليه 2019 (انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34796>).

(19) انظر Consultation Task Force on Reconciliation Mechanisms, *Final Report*, vol. 1, 17 November 2016. متاح على: <http://war-victims-map.org/wp-content/uploads/2017/02/CTF-Final-Report-Volume-I-Nov-16.pdf>.

تدابير مفرطة أو تمييزية. أما اللجنة المعنية بالحق في الحصول على المعلومات في سري لانكا، التي أنشئت في عام 2016، فهي مؤسسة رئيسية أخرى تهدف إلى ضمان حق المواطنين في الحصول على المعلومات من جميع السلطات العامة.

38- وعلى النحو المشار إليه، يمكن لمؤسسات أخرى أيضاً أن تؤدي دوراً مهماً وإيجابياً. وقد أنشئ المكتب المعني بالأشخاص المفقودين ومكتب التعويضات لغرض تقديم إجابات لأقارب الضحايا المنتمين لجميع المجتمعات المحلية في سري لانكا لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين والمختفين، بغية توفير الجبر والتعويضات. ومن الضروري احترام الاستقلالية الكاملة للمكتبين وتزويدهما بالموارد الكافية كي يتسنى لهما الوفاء بولايتيهما بفعالية.

39- ويجب أيضاً حماية الحيز المتاح لنشاط المجتمع المدني ووسائل الإعلام الناقدة والمستقلة، وهو الحيز الذي اتسع في السنوات الأخيرة. وتحت المفوضة السامية السلطات على أن توقف فوراً الزيارات الترهيبية التي يقوم بها موظفو الدولة، وجميع أشكال المراقبة والمضايقة والانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الاجتماعية وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسرهم. وتشعر المفوضة السامية أيضاً بالقلق بشأن خطاب الكراهية والحملات العدوانية التي تشنها بعض الجماعات القومية المتطرفة والجماعات الدينية ضد الأقليات الإثنية والدينية وغيرها من الأقليات، ولا سيما المسلمين، وتحت الحكومة على اتخاذ تدابير لمنع هذا التطرف بشكل فعال، وعلى التحقيق مع المتورطين في العنف الطائفي ومحاسبتهم، واتخاذ تدابير لمنع وقوع حوادث مماثلة، ولا سيما عن طريق كبح خطاب الكراهية.

40- وتشعر المفوضة السامية بالقلق لأن عدم كفاءة المساءلة عن الانتهاكات الماضية وعدم إجراء إصلاحات شاملة في قطاع الأمن لتفكيك الهياكل التي يسرت هذه الانتهاكات يعني أن ليس لدى شعب سري لانكا، بجميع طوائفه، ضمانة بعدم تكرار الانتهاكات. ويولد هذا العجز شعوراً بالاستلاب لدى الضحايا وعلى نطاق مجتمعاتهم المحلية، ويغذي انعدام الثقة في الدولة، ويمكن أن يؤدي المزيد من دورات العنف. وتحت المفوضة السامية الحكومة على التحقيق فوراً في جميع ادعاءات التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها، وعلى إيلاء أولوية قصوى لضمان المساءلة عن الحالات الرمزية القائمة منذ عهد بعيد.

41- وتشجع المفوضة السامية الحكومة على المسارعة إلى استعراض وإلغاء قانون منع الإرهاب وعلى العمل مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب⁽²⁰⁾، ومع الأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان في سري لانكا، على وضع الصيغة النهائية لتشريع جديد يمثل للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

42- وتحت المفوضة السامية مجلس حقوق الإنسان على مواصلة رصد التطورات في سري لانكا عن كثب ومواصلة تعاونه مع الحكومة من أجل تعزيز التنفيذ الكامل للقرار 1/30. وتأمل المفوضة السامية أن تحمي حكومة سري لانكا المكاسب التي تحققت، مع الاستفادة منها، وأن تواصل العمل بصورة إيجابية مع المفوضية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان للجميع في سري لانكا.

(20) في 26 شباط/فبراير 2019، كتب المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب إلى حكومة سري لانكا، وركز على بعض الشواغل التي لا تزال مطروحة في مشروع قانون مكافحة الإرهاب (انظر <http://war-victims-map.org/wp-content/uploads/2017/02/CTF-Final-Report-Volume-I-Nov-16.pdf>).